

دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في
تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2017).

Analytical study for contribution of alternative economic sectors of
hydrocarbon in Algeria economic diversification (2008 - 2017).

حنيش أحمد، جامعة الجزائر3، hennichea@yahoo.fr

بوضياف حفيظ، جامعة الجزائر3، boudiafhh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/06

تاريخ القبول: 2020/05/15

تاريخ الاستلام: 2020/01/15

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من خلال إبراز مساهمة كل قطاع في تنويع الاقتصاد الوطني، وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد الوطني، بالرغم من الإجراءات المتخذة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة خارج قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: القطاعات الاقتصادية؛ التنويع الاقتصادي؛ قطاع المحروقات؛ الاقتصاد الوطني.

تصنيفات JEL : A10، O11، Q01.

Abstract: This study aims to know the extent contribution of alternative economic sectors of hydrocarbon in national economy through highlighting the contribution of each sector in national economy diversification. The study concluded that the contribution of economic sectors in national economy it remains weak compared to the hydrocarbon sector which is mainstay of financing the national economy, despite the procedures taken for developing the various economic sectors outside hydrocarbon sector.

Keywords: economic sectors, economic diversification, oils sector, national economy.

JEL Classification Codes: A10, O11, Q01 .

المؤلف المرسل: حنيش أحمد، hennichea@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر التطورات الاقتصادية والتنموية المتواضعة التي عاشتها دول العالم الثالث وبالخصوص الدول المصدرة للمحروقات، ومسيرة الإصلاحات التي باشرتها منذ فترة، وكذا الواقع الحالي للتنمية بهذه البلدان كلها جوانب تؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة البحث عن تصور جديد للنهوض بالاقتصاد في هذه البلدان، يقوم على خصوصيات الواقع المتعلق بهذه الاقتصاديات، حيث تعاني الدول التي تعتمد على قطاع وحيد في اقتصاداتها العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصادات نتيجة عدد من الاختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها مما يساهم في غياب التنمية، وهو ما أدى بهذه الدول إلى البحث عن قطاعات اقتصادية بديلة من شأنها أن تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتجنبها نقمة الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وعليه بات من الضروري على هذه البلدان ومنها الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد اليوم صدمات متتالية بفعل انخفاض أسعار هذه الأخيرة، مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية لهذه البلدان، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد يتميز بعدم الاستقرار بسبب تعرضه لهزات خارجية متوالية، لهذا يجب على هذه الحكومات التوجه جديا نحو إقلاع اقتصادي حقيقي عن طريق تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاعات الاستراتيجية المنتجة والمتمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع السياحة وكذا الطاقات المتجددة، وذلك من أجل خلق الثروة وتأمين الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة، من خلال تنفيذ برامجها التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية، وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز إسهامات القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل عدم استقرار الموارد المالية المترتبة عن عوائد الموارد الطاقوية بسبب التقلبات المتكررة في أسعارها، وعليه كلما تنوعت مصادر الدخل بتنوع القطاعات الاقتصادية كلما تحقق الاستقرار

المالي للدولة وتحققت التنمية الاقتصادية، خصوصا أن قطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقت المتجددة هي أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الثروة في الاقتصاد الوطني، وتنوع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- تقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
- إبراز مساهمة كل قطاع في تنوع الاقتصاد من خلال تطوير وتنوع الاستثمارات القطاعية؛
- عرض مدى أهمية كل قطاع من هذه القطاعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج البحث: من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالجوانب النظرية للبحث، بينما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل الجداول والمعطيات المتوفرة على مستوى البحث من أجل تشخيص واقع الظاهرة محل الدراسة وإسهام مختلف القطاعات فيها، وقد اقتصرت الدراسة التحليلية على الجزائر للفترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

ولمعالجة هذه الإشكالية يتضمن البحث المحاور التالية:

- مفاهيم حول التنوع الاقتصادي؛
- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني؛

2. مفاهيم حول التنوع الاقتصادي: يحظى موضوع التنوع الاقتصادي بأهمية كبيرة

لدى معظم الدول لا سيما الدول المصدرة للمحروقات والتي تعتمد بشكل أساسي على عائدات المحروقات، باعتبارها مصدر الدخل الوحيد الذي يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والذي يكون له انعكاس مباشر على الوضع المالي والاقتصادي لهذه الدول، مما يدفع هذه الدول إلى التوجه نحو قطاعات اقتصادية بديلة تساهم في تنوع اقتصادها حتى لا تكون رهينة للاعتماد على القطاع الوحيد، الشيء الذي يسمح بتنوع مصادر دخلها ويجعلها أكثر استقرارا.

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي: وردت عدة تعاريف للتنوع الاقتصادي تختلف باختلاف

الرؤية التي ينظر إليه من خلالها نذكر منها ما يلي:

- يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا (هيكل، 1980، الصفحات 255-256).

- يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء قطاع اقتصادي سليم ينتج نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Le- Yin Z Hang, 2003, p. 07).

- التنوع الاقتصادي هو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير الاقتصاد غير البترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (عاطف وعباس، 2014، صفحة 57).

- يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا.

فالتنوع عامة يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات، أي أن التنوع الاقتصادي يتضمن (زغاشو و دهان، 2017، صفحة 74):

- **تنوع الإنتاج:** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنوع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى؛

- **تنوع الصادرات:** هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطور الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

ومنه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية الرامية لتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات.

كما يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها (شارف، 2016، صفحة 07):

- **التنويع العمودي:** هو استخدام مخرجات نشاط كنهاس خام لتكون مدخلا لنشاط آخر كأسلاك كهرباء، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية و الروابط الخلفية؛

- **التنويع الأفقي:** وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة؛

- **التنويع الجانبي:** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

- **التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

- **التنويع الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

- **التنويع المالي:** وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

2.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي: تتمثل المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في (الأمم المتحدة، 2001، صفحة 12):

- معدل درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن،

ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

- تطور إجمالي العمالة بمجمها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

- مقاييس الإنتاجية، يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3.2. مبررات التنوع الاقتصادي: تستند فكرة ضرورة التنوع الاقتصادي على الأسباب التالية (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22):

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتنوع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه؛

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيللة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز على النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة؛

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد الإنتاج، واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

4.2. أهداف التنويع الاقتصادي: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي (جمعية الاقتصاد السعودية، 2017، الصفحات 09-10):

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.

- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.

- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات وترابطها وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع وهذا ما حدث خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني: يتمثل أهم تحدي يجب

رفعه بالنسبة للجزائر في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الاستراتيجية التي تستوعب نسبة كبيرة من العمالة والتي تمتلك فيها قدرة تنافسية على المستوى الدولي، كما أن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات بسبب عدم استقرار أسعار المواد الطاقوية، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، المنشآت القاعدية والخدمات، وللوقوف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر في الاقتصاد الوطني سوف نتطرق إلى ما يلي:

1.3. تطور القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر: يعتبر مؤشر القيمة المضافة أكثر أهمية من حيث الدلالة على حجم الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية، والذي يتم على أساسه ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، وسوف يتم تتبع مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

الجدول (01): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2008-2017).

الوحدة: مليار دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2281.9
المحروقات	4997.6	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3660.0
الصناعة خارج المحروقات	519.6	570.7	617.4	664.2	729.5	771.8	837.7	919.4	989.7	1062.0
البناء والأشغال العمومية	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1627.4	1794.0	1917.2	2072.9	2202.8
الخدمات	2113.7	2349.1	2586.3	2933.2	3305.2	3849.8	4186.4	4553.1	4841.3	4867.1
المجموع	9315.0	8055.0	9656.8	11356.4	12484	12857.1	13248.1	12459	13069.8	14073.8
التطور %	-	-13.52	19.88	17.6	9.92	2.98	3.04	-5.95	4.90	7.68

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Alger ; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني سجلت معدل سلبي قدر بـ: - 13.52% خلال سنة 2009، وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 9315 مليار دج سنة 2008 إلى 8055 مليار دج سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وارتداداتها على الاقتصاد العالمي مما نتج عنه تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المحروقات وتراجع ملحوظ في أسعارها، كما سجلت سنة 2015 كذلك معدل سلبي في نمو القيمة المضافة ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014 وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 13248.1 مليار دج سنة 2014 إلى 12459 مليار دج سنة 2015، بينما سجلت السنوات الأخرى معدلات إيجابية، كما تشير إلى أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات إيجابية على طول فترة الدراسة، وهذا ما نستشفه من الزيادة المستمرة للقيمة المضافة لكل القطاعات ماعدا قطاع المحروقات وهو ما يفسر الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وأي تغيرات تصيب القطاع يكون لها الأثر المباشر على التوازنات المالية للاقتصاد الوطني.

2.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008 - 2017): ما يزال قطاع المحروقات يهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول 02: نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008 - 2017).
الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27.0	18.8	17.3	19.7
الفلاحة	6.6	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	12.3
الصناعة	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7
بناء وأشغال عمومية	8.7	11	10.5	9.1	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.8
خدمات	19.1	23.6	21.6	20.1	20.4	23.1	24.3	27.2	27.6	26.2
قطاعات أخرى	13.8	19.2	19.4	22.1	23	22.7	23.2	26.1	25.4	24.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Structure du PIB(en%), Alger ; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

- قطاع المحروقات: يلاحظ من خلال الجدول المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط بـ 29.41% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، كما توضح معطيات الجدول انخفاض مساهمته في الناتج الداخلي الخام بين سنة 2008 و 2009 أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انتقلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

من 45.3 % إلى 31.2 % بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على المحروقات مما انعكس سلبا على أسعار هذه الأخيرة، ثم بدأت أسعار المحروقات في التعافي وهو ما انعكس على تحسن نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ثم عادت مرة أخرى للانخفاض لتبلغ نسبة 27 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 بسبب انخفاض أسعارها في النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ نسبة 18.8 % سنة 2015 واستقرت عند هذا المستوى لتبلغ 19.7 % سنة 2017، وهو ما يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تراجع عائدات المحروقات، ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

- **قطاع الفلاحة:** تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية، إذ لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.76 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، والذي كان دون الهدف المسطر والمتمثل في معدل سنوي في حدود 10 % بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف وأخرى مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع، إلا أن هذه المعدلات تحسنت بين 2014 و 2017 بسبب تحسن المناخ إضافة إلى الدعم الكبير.

- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت بـ 5.09 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا أن غياب استراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حال دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس التطلعات والأهداف المنتظرة.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** قدرت مساهمته في المتوسط بـ 10.39 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس الاعتمادات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية والموجهة بالأساس إلى المشاريع السكنية بمختلف أنواعها وكذا المنشآت القاعدية.

- قطاع الخدمات: تأتي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 23.32%، إلا أنه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 27.2% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

3.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008 - 2017): تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول النامية خاصة الدول التي تعتمد على الريع، وعليه تسعى هذه الدول لتتويع اقتصاداتها من أجل خلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة لامتناسص البطالة ورفع معدلات التشغيل.

الجدول 03: مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008 - 2017).
الوحدة: ألف عامل

السنوات المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102
الصناعة	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493
بناء وأشغال عمومية	1575	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847
تجارة وخدمات	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6417
العمالة المشغلة	9146	9472	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Emploi et Chômage 2000- 2018, Alger ; disponible sur : <http://www:dgpp-mf.gov.dz>, consulter le : 15/03/2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية قد ساهمت في زيادة مناصب الشغل بنسب متفاوتة مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، حيث سمحت البرامج التنموية من خلال السياسة المالية التوسعية والمتمثلة في زيادة الإنفاق العام، إلى انتقال عدد العمالة المشغلة من 9146000 منصب شغل سنة 2008 إلى 10858000 منصب شغل سنة 2017.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة كانت كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث انتقل من 5178000 منصب عمل سنة 2008 إلى 6417000 منصب عمل سنة 2017، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث انتقل من 1575000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1847000 منصب عمل سنة 2017، ثم قطاع الصناعة حيث انتقل من 1141000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1493000 منصب عمل سنة 2017، ثم يليه قطاع الفلاحة والذي تراجع من 1252000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1102000 منصب عمل سنة 2017.

كما نسجل أن هناك مشاكل تعترض قطاع التشغيل منها ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل مما يجعل نسبة كبيرة تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة، وكذلك بسبب الاعتماد على الموارد المالية المتأتية من عوائد المحروقات وهي موارد غير مستقرة بسبب عدة عوامل تبقى متغيرة.

الجدول 04: نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008 - 2017). الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	13.69	13.11	11.67	10.77	8.97	10.58	8.78	8.65	7.98	10.15
الصناعة	12.47	12.60	13.73	14.24	13.13	13.04	12.60	13.01	13.51	13.75
بناء وأشغال عمومية	17.22	18.13	19.37	16.62	16.35	16.60	17.83	16.76	17.47	17.01
تجارة وخدمات	56.61	56.14	55.23	58.37	61.55	59.78	60.79	61.58	61.04	59.09
العمالة المشغلة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل تتفاوت من قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر حيث احتل قطاع التجارة والخدمات المرتبة الأولى بنسبة متوسطة بلغت 59.01 %، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصالات والهاتف النقال، بينما احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة متوسطة بلغت 17.32 % نتيجة المبالغ الهامة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال السكن ومشاريع البنية التحتية، كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة بلغت 13.23 % وهي نسبة ضعيفة نتيجة عدم استجابة قطاع الصناعة للسياسات العمومية المتبعة، ثم يليه قطاع الزراعة في

المرتبة الأخيرة بنسبة متوسطة بلغت 10.43% وهي نسبة ضئيلة وبعيدة عن مستوى التوقعات.

4.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات خلال الفترة (2008 - 2017):

تعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى حد كبير جوانب مهمة في التطور الاقتصادي الذي تحققه أي دولة، وهو ما ينعكس على التغيرات في هيكل الإنتاج الاقتصادي لاقتصاد ما على السلع المكونة للتجارة الخارجية، وعليه سوف نستعرض التركيب السلعي للصادرات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 05: مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات حسب الأصناف خلال الفترة (2008 - 2017).
الوحدة: مليون دولار.

الصادرات	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المواد الغذائية	القيمة	119	113	315	355	315	402	323	235	327	349
	النسبة	0.15	0.25	0.55	0.48	0.44	0.62	0.51	0.68	1.09	0.99
الطاقة والشحوم	القيمة	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261
	النسبة	97.56	97.64	97.32	97.19	97.13	96.90	95.86	94.32	93.99	94.51
إنتاج خام	القيمة	334	170	94	161	168	109	109	106	84	73
	النسبة	0.42	0.38	0.16	0.22	0.23	0.17	0.17	0.30	0.28	0.21
إنتاج نصف	القيمة	138	692	105	149	152	145	212	159	132	141

مصنع	النسبة	1.74	1.53	1.85	2.03	2.12	2.24	3.37	4.60	4.40	4.00
سلع تجهيز فلاحية	القيمة	1	0	1	0	1	0	2	1	0	0.29
	النسبة	0.001	0	0.002	0	0.001	0	0.003	0.002	0	0
سلع تجهيز صناعية	القيمة	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78
	النسبة	0.08	0.09	0.05	0.04	0.04	0.04	0.02	0.05	0.18	0.22
سلع استهلاكية غير غذائية	القيمة	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20
	النسبة	0.04	0.10	0.05	0.02	0.02	0.02	0.01	0.03	0.06	0.05
مجموع الصادرات	القيمة	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique Commerce Extérieur de l'Algérie 2000- 2018, Exportations par groupes d'utilisation, Alger ; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>, consulter le : 15/03/2019.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قطاع الطاقة هو القطاع الذي يهيمن على صادرات الجزائر حيث سجل نسبة متوسطة بلغت 96.24 % من صادرات البلد خلال فترة الدراسة، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة باقي القطاعات في المتوسط 3.76 % من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة، حيث تتضمن الصادرات خارج المحروقات ستة مجموعات يحتل فيها الإنتاج النصف المرتبة الأولى بنسبة متوسطة تقدر بـ 2.79 % من إجمالي

الصادرات أي ما يعادل 74.20% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة متوسطة تقدر بـ 0.58% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 15.42% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الإنتاج الخام بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.25% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 6.65% من الصادرات خارج المحروقات، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة صادرات سلع التجهيز الفلاحية و سلع التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مجتمعة بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.14% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 3.73% من الصادرات خارج المحروقات، هذه المعطيات تعبر بما يدع مجال للشك أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات من أجل تنويع الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل الوطني، وهو ما يؤكد أن الواقع ما زال بعيد عن التوقعات.

4. الخاتمة: عمدت الجزائر إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية وانتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي كأولوية وطنية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، للتخلص من الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد، كما تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في كونه يعد شرطا ضروريا لبناء اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة واسعة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من العلاقات التشابكية بين قطاعاته المختلفة، إلا أنه وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف بسبب اعتماده على قطاع واحد، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج:**

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على قطاع المحروقات في تمويل التنمية؛
- مساهمة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة في خلق الثروة تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة معتبرة؛

- ارتباط مؤشر القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات؛
- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به هذه القطاعات من خلال البرامج التنموية؛
- هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية حيث لم تتعدى الصادرات خارج قطاع المحروقات في أحسن الأحوال 6%.
- تعتبر القطاعات الاقتصادية البديلة قطاعات مهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- وللنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات نقترح التوصيات التالية:
 - استغلال الإيرادات النفطية للاستثمار في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والفلاحة والسياحة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
 - اعتماد التخطيط الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد للنهوض بالقطاع الاقتصادي في شتى المجالات لتنويع الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية.
 - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تجربة ماليزيا والنرويج وتجنب السياسات الفاشلة.
 - تطوير البنية التحتية من شبكات الطرق والموانئ ومطارات وشبكات الاتصال لكونها مرافق مهمة تساهم في تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص.
 - الاهتمام بتكوين اليد العاملة المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على هذه القطاعات ثم على الاقتصاد ككل.
 - الاهتمام بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة باعتبارها قطاعات مهمة في التنمية الاقتصادية وتساهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية التقليدية .
 - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الفلاحة والصناعة والسياحة.

- الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره قطاع واعد في الجزائر حيث يساهم في دخول العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى يساهم في التعريف بالمنتجات الوطنية.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة. (2001). تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج. نيويورك: الامم المتحدة.
- جمعية الاقتصاد السعودية. (2017). التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. اللقاء السنوي التاسع عشر. الرياض.
- أحمد ضيف ، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسينية بن بوعلي شلف،، 14(19).
- عبد العزيز فهمي هيكل. (1980). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية. بيروت: دار النهضة العربية.
- لافي مرزوك عاطف، و مكي حمزة عباس . (2014). التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، ، المجلد 08 (العدد 31).
- مريم زعاشو، و محمد دهان. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة(عدد 48).
- نور الدين شارف. (2016). استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر. ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة يومي 29 و 30 نوفمبر.
- UNFCCC Le-Yin Z Hang. (2003). WORKS HOP ON Economic diversification .Teheran: Islamic Republic of Iran 18 -19 octobre.
- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Alger; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>, consulter le :15/03/2019.